

مائة يوم على ترامب.. كيف مرت وماذا حقق؟

كتب- أحمد التلاوي

لا يبدو من أنه قد حقق الكثير، بل يبدو حتى وكأنه قد تراجع إلى الخلف خطوات عدة، قد تحكم عليه بالفشل في تسلّم عهدة رئاسية ثانية. هذه هو المضمون العام للعديد من التقديرات التي خرجت في الفترة الأخيرة في تقييم فترة المائة يوم الأولى من الولاية الرئاسية الأولى للرئيس الأمريكي، دونالد ترامب.

وفي هذا الإطار؛ فإننا نلمس في سياسات وقرارات ترامب في هذه الفترة شكلاً من أشكال الاستعجال في تنفيذ بعض البنود التي سبق له وأن أعلن عنها في برنامجه الرئاسي، والتي انصب الكثير منها على تصفية إرث سلفه الديمقراطي باراك أوباما.

وفي ذلك، ومع كونه بالفعل رئيساً من خارج المؤسسة التقليدية الحاكمة؛ حيث لم يتولى أي منصب تنفيذي كبير قبل ترشيح نفسه للرئاسة، أو حتى عمل في الأنشطة السياسية الإستراتيجية لحزبه؛ فقد اصطدم ترامب في كثير من القرارات والمواقف والقرارات بأحد أهم أعمدة الدولة الأمريكية، وهو الصلاحيات الدستورية للمؤسسات.

وهو السبب الرئيسي في "التخبط" الحالي الذي تواجهه قراراته؛ حيث إن ترامب لا يدرك - باعتباره رجل أعمال وإعلامي في الأساس - أهمية وخطورة نقطة الصلاحيات الدستورية لمؤسسات الدولة؛ حيث إن احترام هذه الصلاحيات، وفق مبدأ الفصل الكامل بين السلطات الذي تعتمده الدولة الأمريكية منذ تأسيسها؛ هو ضمانة وحدة الولايات المتحدة ذاتها، وعدم خروج أي من الولايات التي تملك إمكانيات كوزموبوليتانية لكي تحيا كدولة مستقلة؛ عن الاتحاد الفيدرالي.

وهو ما بدا بشكل صريح في منظومة قراراته التي تبناها فيما يخص مسألة منع دخول مواطني عدد من الدول العربية والإسلامية؛ حيث اصطدم بصلاحيات المحاكم الفيدرالية والولائية، وكذلك بصلاحيات عمّد ومسؤولي بعض الولايات الذين رأوا في القرارين الذين أصدرهما في هذا الشأن، ما يضر بمصالح ولايتهم الاقتصادية والاجتماعية.

بل إن ذلك اصطدم حتى ببعض الشرائح داخل حزبه، من الرموز والشخصيات الأكثر خبرة سياسياً، ممن هم على اطلاع بدقائق وكواليس السياسة الأمريكية، ويدركون أن الأمور أعقد من الطريقة التي يتصورها بها ترامب.

كما بدأت فترته باضطرابات كبيرة في تعييناته في المناصب الكبرى؛ حيث واجه الكثير من الحرج في مسألة مايكل فلين، الذي عينه في منصب مستشاره للأمن القومي، ثم اتضح أنه قد خالف القانون الأمريكي في نقطة شديدة الأهمية لا يمكن التجاوز عنها، وهي عدم اتصال أي مواطن أمريكي ليس في منصب رسمي، بجهات دبلوماسية رسمية أجنبية، وهي هنا، السفارة الروسية في واشنطن.

وبدت تأثيرات هذا كذلك في تراجعته عن كثير من قرارات التي تعهد بأخذها في بداية عهده الرئاسية، كما كان يؤكد في برنامجه الانتخابي، مثل بناء الجدار الحدودي مع المكسيك، ووضع جماعة "الإخوان المسلمون" على قائمة المنظمات الإرهابية.

ولكن لا يمكن أخذ هذا الوضع على إطلاقه؛ حيث إن فترة المائة يوم الأولى له، كانت كما يبدو كافية له لكي يتواءم - وهو صاحب الشخصية المندفعة - مع الكثير من الأمور، بحيث بدت قراراته وسياساته أكثر هدوءًا وتركيزًا، وبالتالي؛ إصابة للهدف.

وهو ما بدا في موافقة مجلس النواب الأمريكي في الرابع من مايو الجاري، على إسقاط مشروع "أوباما كير" وإقرار قانون ترامب للرعاية الصحية.

وهو أول انتصار حقيقي لترامب، وجاء بعد استكماله لبناء فريق موظفيه الرئاسي، وإعادة تقييم الموقف فيما يتعلق بعلاقته مع مؤسسات الدولة الأخرى، وفهمه لسياقاتها، وأهمية مراعاة نقطة الصلاحيات القانونية والدستورية.

في هذا السياق، خاض ترامب حربًا صريحة وواضحة مع وسائل الإعلام التي عارضت برنامجه الرئاسي اليميني الشعبوي، ووجدت فيه مساسًا بمصالح الولايات المتحدة الحيوية، وكذلك بالقيم الأمريكية المعلنة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتهديدًا للكثير من أركان الهيمنة الأمريكية الدولية.

فقاطع صحفًا ووسائل إعلام هاجمته صراحةً، مثل النيويورك تايمز وهيئة الإذاعة البريطانية، وقاطع – كذلك – حفل العشاء السنوي لرابطة مراسلي البيت الأبيض، في التاسع والعشرين من أبريل الماضي، وفضل قضاء اليوم مع أنصاره!

ملف الإخوان وتعييداته

وهو من بين الملفات التي أبرزت حجم جهل ترامب بحقائق السياسة الأمريكية التي لم يكن يعرفها لأنه – بالفعل – قادم من خارج أية خلفية ترتبط بالمؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة، ودهاليزها الحزبية والتنفيذية، وبالتالي؛ فقد اصطدم بها.

فالإخوان المسلمون من المعروف، وكما ثبت بالوثائق في السنوات الأخيرة، حتى من قبل سنوات الربيع العربي، والتي أُفرج عنها بموجب قانون حماية المعلومات في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، من أهم الأذرع الوظيفية للتحالف الأنجلو ساكسوني في المنطقة العربية والعالم الإسلامي.

وهو ما بدا خلال فترة الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، وما تلا ذلك من أحداث كبرى في المنطقة العربية، وحتى ما بعد ما عُرف بالربيع العربي.

كما أن مرامي ترامب في هذا الصدد، اصطدمت مع أجندته هو والتي وضع على رأس أولوياتها موضوع مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، والذي رأى أنه لن يتحقق من دون إغلاق ملفات الأزمات المشتعلة في المنطقة، وعلى رأسها ليبيا واليمن وسوريا، والتي تمثل أكبر تهديد للأمن القومي للحلفاء الأوروبيين، والذين تتحمل الولايات المتحدة العبئ الأكبر في الترتيبات الأمنية الخاصة بهم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، من خلال حلف شمال الأطلسي "الناتو" وأطر أخرى.

فالإخوان المسلمون شركاء حكم في أكثر من بلد عربي مهم في منظومة الاستقرار الذي يسعى ترامب إلى إقراره في المنطقة، مثل الجزائر والمغرب والأردن، وبالتالي؛ فإن قرار شائك مثل هذا، سوف يؤثر في قدرة إدارته على التأثير في قرار هذه البلدان التي تريد أن تحافظ على الهدوء الداخلي فيها، وهو ما يتفق مع مرامي ترامب.

وبالتالي؛ فقد اصطدم ترامب بالقلب الصلب للمؤسسة الأمريكية، التي أطلعتة على كثير من الحقائق في هذا السياق؛ حيث صدرت تقارير صحفية في فبراير الماضي، تشير إلى أن ترامب تلقى تقريرًا من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي. آي. إيه"، يحذر فيها من مثل هذه الخطوة التي قال إنها سوف تضعف من تأثير واشنطن إقليميًا، في ظل هيمنة الإخوان في أكثر من بلد عربي وإسلامي، سياسيًا واجتماعيًا، وعلى ما قال التقرير بأنه أهمية الإخوان في التصدي لملف مكافحة الإرهاب، الذي هو أولوية لدى ترامب كما تقدّم.

ولذلك؛ فإن هناك خيار أقرب أمام ترامب في هذا الشأن، لكي يواءم ما بين برنامجه في الشرق الأوسط، والذي يتضمن محاصرة إيران، بجانب ملف مكافحة الإرهاب، والذي – أي هذا البرنامج – يعتمد أشد الاعتماد على دعم حلفاء واشنطن الكبار في المنطقة، وعلى رأسهم مصر والمملكة العربية السعودية.

ويعتمد هذا الخيار على تحقيق ما يهيم النظام المصري تحقيقه في هذا المجال، وهو محاصرة نشاط التنظيم الدولي وتقييد يده في العمل عبر الأراضي الأمريكية، في تهديد المصالح الحيوية المصرية، وخصوصًا فيما يتعلق بمسألة التأثير على الكونجرس الأمريكي ومنظمات حقوق الإنسان النافذة، فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان في مصر، والدعم الأمريكي، الاقتصادي والعسكري الأمريكي المقدم للقاهرة.

وبدا ذلك بالفعل خلال زيارة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الأخيرة إلى الولايات المتحدة، التي خلت من المظاهر المعتادة لاحتجاجات الإخوان المصريين المقيمين في الولايات المتحدة والإخوان الأمريكيين، ضد السيسي، والتي كانت دائمة الظهور خلال زيارات السيسي لحضور جلسات الدورة السنوية الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من كل عام.

الشرق الأوسط وأزماته

فيما يخص الشرق الأوسط، بدا واضحًا امتلاك ترامب لإرادة سياسية لتنفيذ ما تعهد به في هذا المجال الجيوسياسي الحيوي بالنسبة لمصالح الأمن القومي الأمريكية، كما في موضوع النفط ونقاط التجارة العالمية الأهم، بالإضافة إلى الأمن الإسرائيلي.

فهو أعطى أوامر تنفيذية لا تحتاج إلى موافقة الكونجرس الأمريكي عليها للبتاجون، بموجب صلاحياته الدستورية، من أجل تصعيد الموقف الاستخباري والعسكري ضد الجماعات "الجهادية" المسلحة، على النحو التالي:

- زيادة مساحة عمليات الطائرات بدون طيار فوق مناطق النشاط "الجهادي" الأهم، وتم ذلك في اليمن والصومال وليبيا، بالإضافة إلى مناطق أخرى من العالم الإسلامي، مثل أفغانستان، التي شهدت في منتصف أبريل الماضي، استهداف مناطق لتنظيم الدولة "داعش" في "نجرهار" الأفغانية، بأكبر قنبلة تقليدية في ترسانة الأسلحة الأمريكية، تلتها سلسلة من العمليات استهدفت مناطق التنظيم في أفغانستان، أسفرت إحداها عن مصرع شخص يُدعى عبد الحسيب، الموصوف بأنه زعيم تنظيم "داعش" في أفغانستان، في نهاية أبريل، بعملية شاركت فيها القوات الخاصة الأفغانية في نفس المنطقة.

- إعادة نشر العناصر التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي. آي. إيه"، في منطقة القرن الأفريقي، وتدعيم المحطات الإقليمية للوكالة، وعلى رأسها محطة نيروبي.

- دعم القوات الأمريكية المتواجدة في مناطق سيطرة الأسطولين الخامس والسادس، في بحر العرب والخليج العربي والقرن الأفريقي، وفي البحر الأبيض المتوسط.

الخطوة الأمريكية الأخيرة، شملت خطوات مماثلة في أعالي المحيط الهادي، ضمن الأزمة المتفاعلة مع كوريا الشمالية، والتي هي أحد أوجه برنامج ترامب الصدامي مع الصين، الداعم الأكبر لكوريا الشمالية.

فبالرغم من أن الظواهر تقول بأن الإجراءات التي قامت بها واشنطن مؤخرًا تستهدف حماية حلفائها اليابانيين والكوريين الجنوبيين من أي عدوان "نووي" أو تقليدي كوري شمالي، بعد تزايد التجارب الصاروخية والنووية الكورية الشمالية مؤخرًا؛ إلا أنه، ومن خلال برنامج ترامب الرئاسي، كان من الواضح أنه يستهدف الصين.

وذلك فإن وحدة جمع المعلومات العسكرية التي أسستها القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية، ونشر منظومة الدفاع الصاروخي "ثاد" المخصصة لاعتراض الصواريخ بعيدة المدى، في هذا البلد؛ لا يستهدف كوريا الشمالية، وإنما الصين وفق كل التقديرات الإستراتيجية التي وضعت.

كذلك يمكن تفسير إرسال الأسطول الحربي الذي أمر ترامب بتوجيهه إلى بحر الصين، والذي يتكون من المجموعة البحرية "كارل فينسن" الضاربة، والتي تشمل حامله الطائرات التي تحمل ذات الاسم، وسفن حربية أخرى؛ حيث أجرت مناورات بحرية مع القوات الكورية الجنوبية.

المهم، أنه، وبالعودة سريعاً إلى شؤون الشرق الأوسط؛ فإن ترامب بدأ ينتهج سياسة مماثلة لتلك التي يحاول أن ينتهجها مع كوريا الشمالية والصين، لمحاصرة الأزمات في المنطقة، ولكن بشكل أكثر شمولاً في ظل كونه لا يستطيع أن يقوم بما هو أبعد من ذلك مع الصين على وجه الخصوص التي تستطيع قي غضون ساعات أن تخفض قيمة الدولار الأمريكي بما يوازي نصف قيمته أو أكثر إذا ما باعت جزء مما تملكه من احتياطات نقدية بالدولار الأمريكي، وتزيد على تريليون دولار.

فالتابع للنشرة اليومية للخارجية الأمريكية وإيجازات البيت الأبيض؛ يجد أن ترامب ووزير خارجيته، ريكس تيلرسون قد بدءاً نشاطاً ملحوظاً بعد مرور المائة يوم الأولى من عهدة ترامب الرئاسية؛ حيث اجتمع ترامب – بعد اجتماعه مع الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، والعاقل الأردني عبد الله الثاني بن الحسين، ورئيس السلطة الفلسطينية المنتهية ولايته، محمود عباس – مع ولي ولي العهد ووزير الدفاع السعودي، الأمير محمد بن سلمان، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

بينما اجتمع تيلرسون في الأيام الأخيرة، مع نظيره الروسي سيرجي لافروف، ونظيره القطري، الشيخ محمد عبد الرحمن آل ثاني.

رافق هذه اللقاءات سلسلة من القرارات والتصريحات الأمريكية، من بينها إقرار دعم عسكري جديد لقوات سوريا الديمقراطية، ضمن عملية تحرير الرقة من قبضة تنظيم الدولة "داعش"، على خلاف الرغبة التركية، وفي دعم أمريكي واضح للأكراد السوريين، بعد الضربات الجوية التركية الأخيرة التي استهدفت قواعدهم.

كما استبق هذا الدعم، زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى واشنطن في منتصف مايو، وهو ما فسره الأتراك كإشارة سلبية فيما يتعلق بالعلاقات بين الجانبين، بالرغم من أن رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكية (أعلى منصب عسكري أمريكي، ويختلف عن رئيس أركان الجيش الأمريكي الذي هو موظف إداري في "البنجاحون")، الجنرال جوزيف دانفورد، أعرب عن رغبته في أن تتضمن تركيا إلى عملية الرقعة.

لقاءات تيلرسون على وجه الخصوص، والتي تكثفت كما تقدم بعد إتمام ترامب للمائة يوم الأولى، استهدفت كما أكدت وزارة الخارجية الأمريكية، الملف السوري والحرب الدائرة هناك، وعلى وجه الخصوص دعم الموقف الروسي لإقامة مناطق تهدئة أربعة في البلاد، في مقابل الضغط على الحلفاء القطريين والسعوديين والأتراك لوقف الدعم العسكري المقدم للمعارضة السورية، لإمكان التفرغ لمحاربة "داعش" والقاعدة في سوريا "جبهة تحرير الشام أو النصر سابقاً".

كذلك أعلنت الولايات المتحدة عن بدء مراجعة الاتفاق النووي المبرم بين إيران ومجموعة الـ "5 + 1" الدولية التي تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا، في يوليو 2015م، وسط تقارير عن مشاورات مع دول عربية وإسلامية كبرى، على رأسها مصر والسعودية والإمارات والأردن وباكستان، من أجل تأسيس ما يعرف بـ "ناتو إسلامي" يتصدى لإيران.

ولا ينفصل ذلك عن مساعي واشنطن لإبرام ما وُصِف إعلامياً وقت زيارة السيسي إلى واشنطن، بـ "صفقة القرن" بشأن القضية الفلسطينية، وهو ما فُسِّر على أنه يتضمن موضوع جدلي قديم حديث يتعلق بتصفية القضية الفلسطينية من خلال تبادل لأراضٍ من صحراء النقب وشبه جزيرة سيناء.

.....

كل هذه التطورات وغيرها، بدأت في أخذ نسق أكثر ترتيباً وتنظيماً في الأيام القليلة التي تلت إكمال ترامب للمائة يوم الأولى، وهو ما يقول بأنه لم يقض الفترة الماضية عبثاً، ويقول كذلك، بأنه، وربما في غضون ما بين شهرين إلى ستة أشهر، سوف

مركز محمد السادس للإستراتيجية
SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تتبلور سياسات أكثر وضوحًا ربما - نقول ربما - تؤدي إلى حلول جذرية لأكثر الأزمات اشتعالاً، مثل الحرب على اليمن، وفي سوريا، والأزمة في ليبيا.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ..

